

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



٧٦ الجلسة العامة

الأربعاء، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

وقبل أن أبدأ أود أن أضيف إلى قائمة المقدمين كلا
من إندونيسيا والبحرين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

لم تتغير صياغة مشروع القرار هذا العام عما كانت
عليه في العام الماضي، حيث تتضمن ديباجة مشروع
القرار ثلاث فقرات ويتضمن منطوقه أربع فقرات.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/53/550 و A/53/652)

الفقرة الأولى من الديباجة تستذكر فيها الجمعية
العامة قراراتها ذات الصلة بموضوع القدس وبصفة خاصة
القرارات التي صدرت منذ عام ١٩٨١ وحتى قرار
العام الماضي، والتي تؤكد جميعها على بطلان وعدم
شرعية الإجراءات الإسرائيلية التي تتخذ في مدينة
القدس.

مشروع القرارين (A/53/L.52 و A/53/L.53 و

(Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة
لممثل قطر ليعرض مشروع القرار A/53/L.52.

أما الفقرة الثانية من الديباجة فتستذكر قرار مجلس
الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي قرر فيه المجلس عدم الاعتراف
بما يعرف بـ "القانون الأساسي" ويطالب ذلك القرار الدول
الأعضاء كافة بسحب أي تمثيل دبلوماسي لها في المدينة
المقدسة.

السيد النصر (قطر): يطيب لي باسم دولة قطر التي
تترأس الدورة الخامسة والعشرين لوزراء خارجية دول
منظمة المؤتمر الإسلامي أن أتكلم نيابة عن مقدمي
مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.52، المعنون
"القدس" في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال عن الحالة
في الشرق الأوسط.

أما الفقرة الأولى من المنطوق فتقرر أن قرار
إسرائيل بفرض قوانينها التشريعية وإدارتها على المدينة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المقدسة هي قرارات غير قانونية وتعتبر لاغية وغير ذات قيمة.

ويشير مشروع القرار في الفقرة السادسة من الديباجة إلى قلق الجمعية العامة العميق لعدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل، منذ عام ١٩٦٧، لخط الرابع من حزيران/يونيه. ويؤكد في فقرته السابعة من الديباجة على عدم قانونية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الجولان.

والفقرة الثانية من المنطوق تشجب ما قامت به بعض الدول من نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي أشرت إليه قبل قليل.

كما يلاحظ مشروع القرار انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وصيغة الأرض مقابل السلام التي تعد محور عملية السلام.

وفي الفقرة الثالثة من المنطوق يطالب القرار كذلك الدول بأن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، اتفقا مع ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها المترتبة والناجمة عن الميثاق.

وتعرب الفقرة الديباجية الأخيرة عن بالغ قلق الجمعية العامة لتوقف عملية السلام على المسارين السوري واللبناني، وتعرب كذلك عن الأمل في أن تستأنف محادثات السلام قريبا من النقطة التي وصلت إليها.

وتطلب الفقرة الأخيرة من المنطوق من الأمين العام تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة حول تنفيذ هذا القرار.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يحظى بتأييد جميع الدول.

أما في جزء منطوق مشروع القرار، فنجد أن الفقرة الأولى تعلن فيها الجمعية عن عدم امتثال إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وفي الفقرة الثانية تكرر الجمعية العامة إعلانها بأن قرار إسرائيل بفض قواينها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليست له أي قيمة قانونية. وتطالب إسرائيل بالتراجع عن ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/53/L.53.

أما الفقرة الثالثة فتعيد التأكيد على انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وفي الفقرة الرابعة تقرّر الجمعية العامة مجددا أن استمرار امتلاك إسرائيل للجولان السوري يعد حرجا عثرا في سبيل إقرار السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة. أما الفقرتان الخامسة والسادسة، فيطلب فيهما مشروع القرار إلى إسرائيل استئناف التفاوض على المسارين السوري واللبناني واحترام تعهداتها التي تم التوصل إليها خلال المحادثات السابقة.

السيد العربي (مصر): اسمحو لي بأن أقدم إلى الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: الجولان السوري"، الوارد في الوثيقة A/53/L.53. بالنيابة عن مصر والدول الآتية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، وعمان، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن، وفلسطين، وأضيف أيضا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار كلا من البحرين وإندونيسيا.

والفقرة السابعة تطلب إلى جميع الأطراف المعنية وراعيي عملية السلام والمجتمع الدولي ممارسة كافة المساعي لاستئناف عملية السلام وإنجاحها. ثم تطلب الفقرة الأخيرة من الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في الدورة القادمة حول تنفيذ هذا القرار.

في الديباجة تشير الفقرة الثالثة إلى قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي يعرب فيه المجلس عن عدم اعترافه بقرار إسرائيل غير القانوني بضم الجولان السوري إليها. ويؤكد مشروع القرار في الفقرة الرابعة من الديباجة المبدأ الأساسي - وفقا لأحكام الميثاق - بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. كما يؤكد في فقرته الخامسة من الديباجة على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الجولان السوري المحتل.

وفي هذا السياق، تشني أوكرانيا على الدور النشط الذي يقوم به الأمين العام. وعلى وجه الخصوص، فإننا أثنينا على مهمته الدبلوماسية الناجحة إلى العراق في شباط/فبراير الماضي ورحبنا بزيارته لعدد من بلدان المنطقة في الربع الماضي للتشجيع على عملية السلام. وأود أن أذو بالزيارة التي قام بها رئيس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة إلى لبنان في شهر آب/أغسطس الماضي، التي كانت عملاً هاماً.

تقدر أوكرانيا تقدير كبيراً، وما برحت تؤيد جهود راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط، والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية وفرادى الدول والشخصيات السياسية البارزة، على طريق التسوية الشاملة لهذه المشكلة.

في الوقت الراهن، تواجه المسارات المختلفة للمفاوضات العربية الإسرائيلية فترات صعبة من التوقف على الرغم من أنه تبدو في بعض الأحيان بارقة أمل لاحتمالات أفضل. ويتصل الأمر أولاً بقضية فلسطين التي لا تزال تشكل الجزء المحوري لعملية السلام بأسرها في الشرق الأوسط. ونظراً لأن وفد بلدي تحدث بالأمس حول هذا البند من جدول الأعمال فسأكتفي ببضع ملاحظات.

التوقيع على مذكرة واي ريفر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ من جانب رئيس وزراء إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية، كان موضع ترحيب جاد في أوكرانيا باعتباره دليلاً حياً من جانب الطرفين على إرادتهما السياسية التي ترمي إلى إيجاد حلول مقبولة بشكل متبادل. ولئن كنا نشني على الجهود الهائلة التي بذلها الجانبان، بالإضافة إلى الإسهام الحاسم من جانب الولايات المتحدة لإبرام هذا الاتفاق الهام، فإننا نأمل ألا تتخذ أي خطوات غير معقولة تمنع الطرفين من تنفيذ أحكام الاتفاق تنفيذاً كاملاً ودون إبطاء.

ونعتقد أنه في المستقبل القريب ستتحقق عدالة تاريخية فيما يتعلق بتطلعات الشعب الفلسطيني الذي سيكون عندها بوسعه نيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك تحقيق حلمه الذي طال انتظاره بشأن بناء دولته الخاصة. وفي هذا الصدد نعتقد أيضاً أنه ينبغي ضمان الحق المشروع للشعب الإسرائيلي في العيش في بيئة آمنة ودخل حدود مأمونة.

وفي الختام، أتقدم إلى الجمعية العامة بهذا المشروع بالنيابة عن الدول المقدمة له وأناشد الوفود التصويت تأييداً له. فهو يكرس المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة ويطالب بتحقيق العدالة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجزلان السوري.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما نرى جميعاً، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط من بين أكثر الموضوعات حدة على جدول أعمال الجمعية العامة.

لقد أصبح من الحقائق الثابتة الأجل أنه لسنوات عديدة متتالية، تتناول الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها السنوية المرة تلو المرة مسألة تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تحت بنود عديدة على جدول الأعمال، بغية تشجيع جميع الأطراف المعنية على العودة إلى طاولة المفاوضات، وعلى الامتناع عن أية أعمال أحادية ذات نتائج سلبية على عملية السلام، وعلى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي واحترام اتفاقاتها الثنائية.

ونحن لا نعتقد أن هذا ينبغي أن يستمر إلى الأبد. إننا نعتقد أن الوقت قد حان، والعالم يقترب من ألفية جديدة، للدخول في مرحلة نهائية لإقامة سلام واستقرار دائمين في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، نرى أنه بعد كل هذه السنين، ينبغي لجميع أطراف العملية، سواء كانوا عرباً أو إسرائيليين، أن يتغلبوا على خصوماتهم وشكوكهم. ووقف الاتهامات المتبادلة بينهم، وأخيراً، إكمال تنفيذ صيغة عملية مدريد للسلام، القائمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك على مبدأ الأرض مقابل السلام.

في الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتراخي في اهتمامه أو يضعف محاولاته لتحريك جميع مسارات التفاوض بشأن دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. ومما لاشك فيه، أن هناك مسؤولية خاصة عن هذه الجهود لا تزال واقعة على الأمم المتحدة.

خلال العام الماضي، ظلت هذه المنظمة العالمية في المقدمة ضماناً للسلام في الشرق الأوسط عن طريق الإبقاء على عملياتها لحفظ السلام، واستعراض الحالة في المنطقة في الجمعية العامة، ومجلس الأمن وسائر الهيئات ذات الصلة.

جميع شعوب المنطقة. وما فتئت أوكرانيا ملتزمة بتحقيق هذا الهدف النبيل.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): أهم ما يتميز به الشرق الأوسط، الذي نناقش الحالة فيه كل عام أمام هذه الجمعية الموقرة هو موقعه الاستراتيجي، وثرواته الروحية والمادية الضخمة، وميراثه الحضاري العريق. ولأهميته البالغة يمكن اعتباره المقياس الأكثر حساسية لقياس حالة السلم والأمن في العالم. ومن هذا المنطلق كان الصراع العربي الإسرائيلي يحتل موقعا متقدما في سلم أولويات المجتمع الدولي.

إن سوريا أرادت للسلم في الشرق الأوسط أن يتحقق على أسس الشمولية والعدل والكرامة، وبالتالي تجد سوريا من الضروري أن تضع أمام هذا المنبر الهام حقيقة مواقف الحكومة الإسرائيلية الحالية، كي يستشعر المجتمع الدولي، وفي مقدمته راعيا عملية السلام، أية تطورات خطيرة وأي عنف وتوترات تقود الى زعزعة أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط. وتتسم هذه المواقف بالنقاط التالية:

أولا، تنصل إسرائيل التدريجي من الالتزامات والاتفاقات والتعهدات التي توصلت إليها الأطراف خلال محادثات السلام وصولا الى إلغاء عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد، وقد أدت سياسات الحكومة الإسرائيلية هذه على أرض الواقع الى تجميد عملية السلام.

ثانيا، عملت إسرائيل وفق سياسة منتظمة على تجزئة السلام الى أجزاء، ثم تجزئة الأجزاء الى جزئيات. وذلك يتناقض مع السلام الشامل والعدل وأسس مؤتمر مدريد.

ثالثا، من الغريب أن الحكومة الإسرائيلية لا تعترف بصيغة الأرض مقابل السلام التي تشكل جوهر المبادرة الأمريكية التي أعلنها الرئيس جورج بوش أمام الكونغرس في ٦ آذار/ مارس ١٩٩١ حين قال "لا بد أن يقوم السلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام"، وهو المبدأ الذي ارتكزت عليه عملية السلام في مدريد إضافة الى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد أكدت القمة العربية في القاهرة عام ١٩٩٦ على تلك المبادئ والأسس، وكذلك قمم حركة عدم

ويكاد يكون من غير الممكن أن تتحقق تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط ما لم تكن هناك نتائج إيجابية لعملية التفاوض الإسرائيلية السورية، التي ينبغي أن تعطى زخما جديدا. ومن صالح الطرفين، بل والمنطقة كلها أن يستأنف الطرفان محادثاتهما بشأن مسألة الجولان السوري المحتل دون أي إبطاء.

وفيما يتعلق بالمسار الإسرائيلي اللبناني، لا يزال وفدي يؤكد موقفه ومؤداه أن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) يشكل الأساس الوحيد لحل مشكلة الجنوب اللبناني والبقاع الغربي. ونرحب بقبول إسرائيل لهذا القرار ونتوقع تنفيذه.

وترى أوكرانيا أن الحالة الراهنة للعلاقات الإسرائيلية الأردنية تدعو الى التفاؤل. فتوقيع البلدين على اتفاق السلم في ١٩٩٤ يصلح مثالا حيا لما يمكن أن يحققه السلم للمنطقة ولكل دولة على حدة. إننا ندرك الجهود الدؤوبة التي يبذلها الملك حسين عاهل الأردن في عملية السلم، وبصفة خاصة جهوده الشخصية الأخيرة لإنجاح مفاوضات واي ريفر.

وعلى الرغم من أن أوكرانيا من الناحية الجغرافية ليست جارة مباشرة للشرق الأوسط، إلا أن تطور علاقات الشراكة والفائدة المشتركة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع جميع بلدان المنطقة، وتيسير عملية السلام، تعتبر أحد الأعمدة التي تقوم عليها السياسة الخارجية المتعددة التوجيه لبلدي.

وفي هذا الصدد أود أن أكرر استعداد أوكرانيا لتقديم مساهمتها في سائر المشروعات الاقتصادية التي تجري الآن في إطار أفرة العمل المتعددة الأطراف بشأن المشاكل الخاصة بالتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط. وإن أوكرانيا إذ تستند الى فترة ست سنوات من الخبرة في أنشطة صون السلم في الأمم المتحدة، تشعر أنها قادرة على توفير الأفراد العسكريين والمدنيين لعمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة حاليا في الشرق الأوسط.

اسمحوا لي أن اختتم بياني بالإعراب عن أمل أوكرانيا المخلص في أن مشكلة الشرق الأوسط المتعددة الأوجه ستجد حلها النهائي في المستقبل القريب وأن السلم الدائم والاتفاق سيسودان هناك الى الأبد فيما بين

هذه اللجنة قد وافقت على طرح المشروع الخاص بتحسين الجولان والقدس للمصادقة عليه بالقراءة الأولى خلال الأسبوعين القادمين. وهذا يقدم الدليل تلو الدليل على أن الحكومة والكنيسة عازمان على التجاهل الواضح لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والإرادة الدولية وعلى تقويض عملية السلام.

ما هو موقفنا من عملية السلام؟ وما هو موقف الحكومة الإسرائيلية منها؟

نحن نقول نعم لمبادئ مدريد وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام؛ بينما ترفض إسرائيل مبادئ عملية السلام في مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، بل تصر على السلام مقابل السلام، والسلام مقابل الأمن.

نحن متمسكون باستئناف محادثات السلام دون شروط، ومن النقطة التي توقفت عندها في عهد الحكومة السابقة، بينما ترفض إسرائيل استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، وتصر بذات الوقت على العودة إلى مربع الصفر، بعد محادثات شاقة ومضنية طيلة السنوات الماضية.

نحن نطالب بتطبيق القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٢) وكذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وكذلك الانسحاب من جنوب لبنان والبقاع الغربي. بينما ترفض إسرائيل الانسحاب من الجولان متمكسة بذرائع واهية، سواء كانت أمنية أو غيرها من الخرافات. كما ترفض الانسحاب من جنوب لبنان دون شروط، وفق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

نحن ملتزمون بتنفيذ الاتفاقات والتعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها خلال محادثات السلام؛ بينما تتنصل إسرائيل من الاتفاقات والتعهدات والالتزامات، وتعمل خارج إطار أسس ومبادئ عملية السلام في مدريد.

نحن نطالب باستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ بينما ترفض إسرائيل الحديث عن القدس

الانحياز، والمؤتمرات الإسلامية، وبيانات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ما أكده مندوب النمسا الموقر بصفته الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي في بيانه أمس من على هذا المنبر. لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية يطرح صيغاً جديدة بديلة، كصيغة السلام مقابل السلام وكذلك السلام مقابل الأمن. إن هذا الموقف الخاطئ المطالب بتحقيق الأمن قبل إنهاء الاحتلال سيحول عملية السلام إلى عملية اقتتال وسفك دماء، وسوف لن يحقق لإسرائيل الأمن والسلام معاً، وبالتالي قد يعيد الصراع العربي الإسرائيلي إلى بداياته المأساوية التي عملنا على تجنبها جميعاً.

رابعاً، منذ مجيء الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة وهي تعمل بوتيرة عالية على بناء وتوسيع المستوطنات في الجولان السوري المحتل، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس العربية، وتقوم بتغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية هناك منتهكة اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وضاربة عرض الحائط بإدانات المجتمع الدولي للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية واعتبارها عقبة في طريق السلام. وعززت الحكومة الإسرائيلية هذه السياسة بتحريض المستوطنين للاستيلاء على الأراضي العربية المحتلة، والقيام بإجراءات منتظمة لتغيير الطبيعة الجغرافية والديمغرافية للقدس، سواء بواسطة تهجير وطرد الفلسطينيين منها، أو ببناء وتوسيع المستوطنات داخل القدس العربية أو حولها، مخالفة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة وخرقة ميثاق الأمم المتحدة بهدف ضمها إلى إسرائيل، مما يعني أن إسرائيل تضرب مرة أخرى عرض الحائط بقراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

خامساً، ما زالت إسرائيل تعتقل الآلاف من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وما زال المعتقلون اللبنانيون يعانون من سياسات التعذيب والاضطهاد في مخيمات الاعتقال.

سادساً، تواصل إسرائيل بإصرار خرق اتفاقية جنيف الرابعة، وتحدي القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتضح ذلك الآن من خلال موافقة لجنة القانون والقضاء والدستور التابعة للكنيسة الإسرائيلية على ما يسمى بمشروع قانون لتحسين الجولان وشرقي القدس، خاصة وأنه جرت الموافقة على القراءة التمهيدية للمشروع قبل عدة أشهر. وتناقلت الأنباء هذا اليوم أن

لتجنب السلام المشرف والسلام الذي يحقق الكرامة للجميع.

هناك إجماع دولي على ضرورة ما يلي: أولاً، استمرار عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا ما أكدته القمة العربية ولا سيما قمة القاهرة في ١٩٩٦، وكذلك مجلس جامعة الدول العربية، وقمم عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، وبيانات الاتحاد الأوروبي. ثانياً، استئناف محادثات السلام على المسارين السوري واللبناني من النقطة التي توقفت عندها المحادثات في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة. ثالثاً، انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، ومن الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وكذلك الانسحاب التام من جنوب لبنان وبقاعه الغربي دون أية شروط، وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

في ضوء هذا الواقع يتقدم وفد بلادي بمشروع قرار بشأن "الجولان السوري المحتل" في الوثيقة A/53/L.53، في إطار بند الحالة في الشرق الأوسط. وهو مشروع تقدمه سنوياً. ولن تطراً أية تعديلات على هذا القرار الذي اتخذته الجمعية في العام الماضي.

وينسجم هذا المشروع، في فقراته الأساسية، مع قرارات القمة العربية في القاهرة لعام ١٩٩٦، وقمة عدم الانحياز في دربان، والقمة الإسلامية في طهران، وقرارات الشرعية الدولية، واتفاقية جنيف الرابعة. كما ينسجم مع أسس ومرجعية عملية السلام في مدريد التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم بالمناسبة لدعم الحق ضد الباطل، ودعم الشعب الذي يخضع للاحتلال ضد السلطة القائمة بالاحتلال، وتأييد الشعب العربي في سوريا ولبنان وفلسطين لاستعادة أراضيهم المحتلة. وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة الأخ سفير جمهورية مصر العربية، لتقدمه مشروع القرار هذا ومطالبته المجتمع الدولي بدعم هذا المشروع.

للأمم المتحدة دورها الهام في مكافحة الظلم والقهر وممارسات القمع والاضطهاد. وكممثل لضمير البشرية اليقظ، لها الدور الأكبر في مواجهة الاحتلال والاستيطان

وتتمسك بالخرافات والادعاءات بأن القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة.

نحن نؤكد ضرورة تحقيق السلام الشامل والعدل والمشرف الذي يضمن الكرامة للجميع؛ بينما تعمل إسرائيل، بنمطية، على عدم الشمولية، وتسعى جاهدة

نوليه للحالة في الشرق الأوسط من أهمية خاصة نود أن ندلي ببعض التعليقات والملاحظات الإضافية.

لقد تأثر تاريخ قبرص الطويل والثري بدرجة كبيرة بالتطورات في الشرق الأوسط. إن بلدي كان جسرا بين شعوب الشرق الأوسط وأوروبا بحكم موقعه عند مفترق الطرق بالنسبة لأوروبا وأفريقيا وآسيا. وبينما نسعى إلى الحفاظ على صلاتنا بالاتحاد الأوروبي وتعزيزها، حيث بدأنا مفاوضات موضوعية للانضمام إليه، يظل الارتقاء بعلاقاتنا مع جميع جيراننا في الشرق الأوسط أيضا من الدعائم الهامة لسياستنا الخارجية.

وحكومة بلدي تؤيد جميع المبادرات والجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. ونؤكد من جديد دعمنا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) التي توفر الإطار لسلام له مقومات البقاء في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، نسلم بحق جميع الدول في العيش في سلام مع جيرانها. داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وندين الإرهاب والعنف ضد المدنيين الأبرياء بأشد العبارات.

ونحن، إذ نتابع عن كثب التطورات في الشرق الأوسط وندرك ما تتسم به عملية السلام من طابع غير مستقر، نشدد على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تحقيق نجاح نتائج هذه العملية التي يعلق الملايين - سواء في المنطقة أو على نطاق دولي - آمال كبيرة عليها.

لقد رحبت حكومة قبرص بالاتفاق الأخير المعقود في واي ريفر بلانتيشن. وأشدنا بالطرفين على عقد الاتفاق، وبالإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما الرئيس كلينتون وكذلك الملك حسين، عاهل الأردن، على جهودهم في تحقيق هذه الطفرة. وشجعنا الخطوات التي اتخذت لتنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك افتتاح مطار غزة الدولي في الآونة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، توضح هذه الطفرة أنه يمكن التوصل إلى حل الصراعات الإقليمية متى توفرت الإرادة السياسية من جانب الأطراف مع مواصلة ممارسة النفوذ وبذل الجهود على الصعيد الدولي. ونرى أن هذا صحيح أيضا في حالة مشكلة قبرص.

إن حكومة قبرص تظل ملتزمة بالقيام بدورها، بصورة عملية، في تعزيز عملية السلام. وفي هذا الصدد، نعرب عن إيماننا بأنه لا بد من تنفيذ الاتفاقات بين

والآثار التي تنجم عن العقلية المتطرفة. وفي هذا الصدد، أتوجه إلى راعيي عملية السلام، وإلى دول الاتحاد الأوروبي، وإلى الدول الصديقة والمحبة للسلام، أن تمارس مختلف الضغوط السياسية والاقتصادية على إسرائيل لإنقاذ عملية السلام من الجمود المربع، ولتحقيق تقدم ملموس على المسارين السوري واللبناني المتلازمين.

ونود أن نؤكد أن عدم امتثال إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وللمواثيق الدولية يعتبر تحديا للمجتمع الدولي بأسره، ولا سيما لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة وأن إقامة سلام شامل وحقيقي ومشرف في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتمشى، بأي شكل من الأشكال، مع استمرار سياسة الاحتلال والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. كما أن السلام العادل والشامل لا يتمشى مع عملية تحريض المستوطنين على الاستيلاء على الأراضي العربية المحتلة، ومواصلة الحكومة الإسرائيلية مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وتدمير المنازل وتوسيع القائم من المستوطنات، والاعتداء بالسلح على المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠) واتفاقية جنيف الرابعة.

في الختام، لقد أصبح واضحا أن إسرائيل لا تأبه عمليا بالقرارات الدولية، بل ترد عليها بتخرصات وخرافات دينية استمعنا إليها بالأمس، تخرصات وخرافات استفزازية لا أساس لها من الصحة، وتصب في إطار استمرار الاحتلال والتوسع المدانين عالميا، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات الدولية الرادعة ضد هذه الممارسات، حتى تعود إسرائيل للسير في خط السلام الشامل والعادل.

في الختام، لقد أصبح واضحا أن إسرائيل لا تأبه عمليا بالقرارات الدولية بل ترد عليها بتخرصات وخرافات دينية استمعنا إليها بالأمس - تخرصات وخرافات استفزازية، لا أساس لها من الصحة وهي تصب في إطار استمرار الاحتلال والتوسع المدانين عالميا، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات الدولية الرادعة ضد هذه الممارسات حتى تعود إسرائيل للسير في خط السلام الشامل والعادل.

السيد زاكيوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد ضم وفدي صوته إلى بيان الاتحاد الأوروبي. ونظرا لما

أخرى. ويحي وفدي في هذا الصدد، جهود الزعماء المشتركين في عملية التفاوض الخاصة بالاتفاقية وما أبدوه من حكمة وشجاعة.

وتنص مذكرة واي ريفر على فوائد مشتركة لكل من فلسطين وإسرائيل. فسوف تمثل المساحة الخاضعة للسلطة الفلسطينية نحو ٤٠ في المائة من الضفة الغربية. وتنص أيضا على وجود ميناء جوي وبحري وعلى المرور الآمن بين غزة والضفة الغربية للفلسطينيين. وسيعود الاتفاق بفائدة على الإسرائيليين أيضا. حيث ستتحسن الأحوال الأمنية في إسرائيل بدرجة كبيرة، بما يكفل مزيدا من الأمان لجميع مواطني إسرائيل.

وترحب جمهورية كوريا أيضا بإعادة نشر القوات الإسرائيلية من جنين وبالأفراج عن السجناء الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، نتقدم بالتهانئ بمناسبة افتتاح أول ميناء جوي دولي في غزة، يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مما يتيح للفلسطينيين إقامة صلات جوية مباشرة بالعالم الخارجي.

غير أننا نشعر بخيبة أمل لأن الحكومة الإسرائيلية قررت المضي في مشروع إقامة مستوطنة أخرى في القدس الشرقية، في هار هوما/جبل أبو غنيم. لقد اعتبر المشروع عقبة هامة أدت إلى عرقلة التقدم في مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية على مدى السنتين الماضيتين. ونشعر بقلق لأن هذا المشروع قد يحول دون التنفيذ الكامل لاتفاق واي. ولذلك نحث الحكومة الإسرائيلية على الامتناع عن إقامة مستوطنات أخرى.

ويود وفدي أن يشدد على أهمية التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط. وقد يكون واضحا من التجارب السابقة أن النمو الاقتصادي والازدهار يشكلان متطلبين أساسيين للسلام الحقيقي. وفي ضوء ذلك، التزمت حكومة جمهورية كوريا بالتعاون الاقتصادي مع الفلسطينيين للإسهام في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تعهدت حكومة جمهورية كوريا بما جملته ٥ مليون دولار في شكل منحة عون و ١٠ ملايين دولار في شكل قروض ميسرة للفلسطينيين في المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة إلى الفلسطينيين، الذي عقد في واشنطن العاصمة. ووفقا لذلك، توفر معدات بناء لمبنى مقر الرئاسة في نابلس وإمدادات طبية في إطار منحة العون. وسنبدأ في صرف

الأطراف، على نحو كامل من أجل تحقيق الاستقرار، حيث لا سبيل إلى تحقيق في تلك المنطقة الحساسة إلا من خلال حل سلمي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض والمصالحة والثقة والتعاون. وحتى يم ذلك، لا بد من تجنب اتخاذ تدابير تضع عقبات في سبيل تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك إغلاق الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، التي تزيد من صعوبة المضي قدما بعملية السلام. وفي الوقت نفسه، يظل النهوض الاقتصادي للشعب الفلسطيني عاملا حاسما في تحقيق الاستقرار والتقارب في الشرق الأوسط، في نهاية المطاف. ولهذا السبب، أعدت حكومة قبرص برنامجا خاصا للمساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، بتكلفة تبلغ نحو ٢,٢ مليون دولار، ويجري تنفيذه حاليا.

وبينما نرى أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط، نؤيد استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا وفتح باب المحادثات بين إسرائيل ولبنان. وأن انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة عنصر أساسي من سياستنا في الشرق الأوسط وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الأخرى. لقد عرضت قبرص استضافة أي اجتماع يمكن أن يعقد في سياق المفاوضات الثنائية. وهذا العرض ما زال قائما.

ومما يذكر أنه قد تم اختيار قبرص لتكون مقرا لفريق الرصد في إسرائيل ولبنان ويشرفنا أيضا أن المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في عملية السلام للشرق الأوسط، سعادة السفير موراتينوس، قد اختار قبرص مقرا له في المنطقة.

إن التطلع إلى تحقيق السلام والرخاء في الشرق الأوسط رؤية يعتز بها الجميع. ولا تتحقق من خلال الإجراءات الانفرادية والعنف وتعزيز القوة العسكرية بل من خلال رؤية مشتركة لمستقبل أفضل عن طريق التقدم الاقتصادي والاستقرار والعدالة الاجتماعية. وأمل بلدي ألا يضيع هذا الحلم.

السيد سودي - وون (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحيط جمهورية كوريا علما، مع الارتياح، بالاتفاق الأخير الموقع بين إسرائيل وفلسطين في محادثات واي ريفر بلانتيشن. والواقع أن هذه طفرة في عملية السلام التي كانت تحتضر لفترة تزيد عن سنتين، ونحن مقتنعون بأن مذكرة واي ريفر ستساهم في وضع عملية السلام في الشرق الأوسط على الطريق السليم، مرة

أجزاء الاتفاق. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع النهج البناء الذي اتخذته الطرفان في الأسابيع الماضية. ومن ثم فإن النرويج قامت مرة ثانية خلال هذه السنة، في تعاون وثيق مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بالعمل على مشروع القرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. إلا أنه لم يتسن حشد الدعم اللازم لمشروع القرار هذه المرة. ويحدونا أمل صادق في أن يتسنى تقديم القرار مرة أخرى في وقت يرى فيه مقدموه والطرفان نفساهما أنه من الملائم والمفيد السعي مجدداً للحصول على هذا الإعراب عن التأييد لعملية السلام من المجتمع الدولي.

إن اتفاق واي مهد السبيل أيضاً لإحراز تقدم كبير في المسائل الاقتصادية الانتقالية. ومنذ توقيع المذكرة، افتتح المطار الدولي في غزة، وأحرز تقدم في عدة مسائل رئيسية أخرى. وستسهم هذه الأحداث بقدر كبير في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ولن يكون هناك سلام دائم بدون إحراز تقدم اقتصادي في المناطق الفلسطينية. وفي مؤتمر المانحين في واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أظهر المجتمع الدولي دعمه للطرفين وهما ينفذان المذكرة ويشرعان في مفاوضات الوضع النهائي. وستفي النرويج بالتزاماتها.

إن تصميم الطرفين على التوصل إلى اتفاق بحلول ٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ أمر مشجع. ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي لها ألا تكتفي فقط بالإشادة باستئناف مفاوضات الوضع النهائي، بل عليها أيضاً أن تشجع الطرفين على نحو نشط في جهودهما لإحراز تقدم.

السيد كرايتون (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يغتنم وفدي هذه الفرصة للإدلاء ببيان مضموني بشأن طائفة المسائل التي تؤثر في السلم والأمن في الشرق الأوسط. وبالطبع سأجعل ملاحظاتي منصبية بالدرجة الأولى على عملية السلام، ولكنني أود أيضاً أن أشير بإيجاز إلى بعض المسائل الأخرى مثل الإرهاب، وعمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق، وعدم الانتشار ونزع السلاح، والألغام الأرضية.

إن أستراليا كانت ترقب، مع بقية المجتمع الدولي، بقلق كبير معظم السنة الماضية عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت زاخرة بالوعود والآمال قبل سبعة أعوام، وهي تنحدر إلى حالة تشبه الشلل التام. وهذا هو السبب الذي دفعنا آنذاك للترحيب بحرارة بمذكرة واي ريفر، الموقعة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بين إسرائيل

الـ ١٠ مليون دولار التي تعهدنا بها في هيئة قروض ميسرة حالما حددت المشاريع الملائمة عقب المشاورات بين السلطة الفلسطينية وحكومتها.

علاوة على ذلك، يسعدني أن أذكر أن حكومة جمهورية كوريا قد تعهدت بمبلغ ٢ مليون دولار لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ في المؤتمر الوزاري لدعم السلام والتنمية في الشرق الأوسط المعقود في واشنطن العاصمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأود أن أؤكد من جديد التزام جمهورية كوريا بمواصلة توسيع نطاق تعاونها الاقتصادي.

وستكون فترة الستة أشهر القادمة فترة حاسمة فيما يتعلق بإرساء السلام الدائم في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه ما من سبيل إلى ضمان السلام الدائم في المنطقة لجميع الأطراف المعنية إلا بالحوار والمفاوضات. وينبغي السعي في ذلك على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام المتفق عليه في مؤتمر مدريد للسلام والمكرس في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي هذا السياق، فإن التنفيذ الكامل لاتفاق واي ضروري لإعادة بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، ينبغي إحراز تقدم كبير على المسارين الإسرائيلي - اللبناني والإسرائيلي - السوري. وبدون ذلك التقدم، لا يمكننا أن نتوقع إرساء الكامل للسلام في منطقة الشرق الأوسط.

وإن حكومة كوريا، إذ تأخذ في الحسبان أن نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط سيسهم إسهاماً كبيراً في السلام والاستقرار في بقية العالم، تظل ملتزمة بالمساعدة في تعزيز السلام والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي للجميع في المنطقة.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن عملية السلام في الشرق الأوسط تقدمت خطوة كبيرة إلى الأمام بفضل اتفاق واي ريفر. ومذكرة واي ريفر تؤكد مجدداً مبادئ اتفاق أوسلو، والآن يرجع الأمر إلى الطرفين ليفيا بشروط الاتفاق. ولا تزال هناك عقبات خطيرة يجب التغلب عليها، وقرارات صعبة وشجاعة يتعين على كلا الجانبين اتخاذها.

ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة الحفاظ على الزخم المتجدد وإبقاء عملية السلام على مسارها بتنفيذ جميع

ومعترف بها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتسليم بأن الشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك إمكانية إنشاء دولة مستقلة، رهن بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين المعنيين مباشرة. ونحن نؤيد بقوة إجراء تلك المفاوضات والأسس التي تركز عليها، هي بوضوح تام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعملية مدريد، وإعلان المبادئ المبرم في أوسلو عام ١٩٩٣.

ونعتقد أيضا أنه يجب بذل جهد متجدد لإشراك سوريا ولبنان في العملية التفاوضية على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ولقد شهدنا مؤخرا تصعيدا جديدا للعنف في جنوب لبنان. وتطلب استراليا إلى جميع الأطراف أن تدرس مجددا ما تستطيع أن تفعله من أجل إعادة تنشيط المفاوضات وإنهاء تلك الدورة الطويلة المخيفة من العنف الذي يزهق الأرواح ويؤدي إلى زيادة تعميق جراح الاستياء والريبة.

والآن، ولئن أحرز بعض التقدم المتمثل في اتفاق واي، فقد تم تذكير المجتمع الدولي أيضا في العام الماضي باستمرار تهديد الإرهاب الدولي واحتمال تناميته. فالتفجيران اللذان حصلوا في كينيا وتنزانيا عملا على تذكيرنا جميعا بأن الإرهاب لا يعرف حدودا له. ولقد انضمت استراليا إلى بقية العالم في إدانة ذينك العمليين على نحو قاطع ولا لبس فيه. ونطلب إلى جميع البلدان أن تعمل معا من أجل القضاء على كامل بنية الإرهاب كي لا تتكرر هذه الأعمال على الإطلاق. والأهم من ذلك، إن تجار الإرهاب يعتمدون على تلقي المساعدة من عدد من الدول ووكالاتها أو أنها تتفاوض عنهم على أضعف الإيمان. ونطلب إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنع تنامي منظمات الإرهاب وأعمالها.

وفي حين ندين باستمرار الإرهاب بجميع أشكاله في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، نطلب أيضا إلى جميع الأطراف أن تتجنب اتخاذ إجراءات أخرى قد تقوض الجهود المبذولة من أجل البناء على التقدم المحرز بالفعل. ومثلما فعلنا في العام الماضي، وخاصة لأننا ندخل فترة هشة في عملية السلام الراهنة، نكرر القول إنه يجب على كلا الطرفين أن يمتنع عن القيام بأعمال تهدد، أو تُرى أنها تهدد تلك العملية. ونحن نعتبر أن النشاط الاستيطاني الجاري في الأراضي المحتلة مضر أيضا بتلك العملية.

والفلسطينيين. إن إحراز زخم نحو الأمام في عملية أوسلو يمثل انتصارا للسلام على العنف، وللتفاوض على المواجهة، وللتفكير السليم على التطرف.

إن استراليا تشيد برئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات على التزامهما بسلام دائم وحقيقي. وقد سار قدما معا رغم الظروف الصعبة التي يعيشها كل منهما. ونحن نشجعهما بشدة على الحفاظ على هذا الزخم في تنفيذ اتفاق واي ونحث المجتمع الدولي على دعم قضية السلام دعما غير محدود.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه في واي ريفر هو أيضا دليل على الجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها الولايات المتحدة لوضع عملية السلام مرة أخرى على مسارها. إن الرئيس كلينتون، رغم الصعوبات التي واجهته والتي بدت شبه مستعصية على الحل فيما يتعلق بالتوصل إلى الأرضية المشتركة اللازمة لكي يتقبل الجانبان الحل الوسط، فقد واصل العمل على نحو دؤوب في مهمته. ونود أيضا أن نشيد هنا بما تحلى به الملك حسين من شجاعة وما قدمه من إسهام ملهم، حيث أظهر مرة أخرى التزامه الذي لا يتزعزع بقضية السلام؛ ونحن نشكره على ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جمعة (بروني دار السلام).

واستراليا لا تساورها أوهاام إزاء الصعوبات التي لا يزال يتعين التغلب عليها من أجل إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط. ويمكن القول إن الجزء السهل هو حيث نقف اليوم قبل مفاوضات الوضع النهائي وقبل البدء بإجراء أية مفاوضات حقيقية من أجل معالجة مسائل غير محلولة بين إسرائيل وسوريا ولبنان.

ولكن يحدونا الأمل - ونؤمن أيضا بأنه الأمل الذي يحدو الأغلبية الساحقة من أصحاب النوايا الحسنة على جميع الجهات في الصراع الدائر في الشرق الأوسط - في أن يمنح هذا الاتفاق الأخير الدعم اللازم بشدة عملية ترمي في نهايتها إلى تحقيق تسوية دائمة وعادلة وشاملة تنظر إليها جميع الجهات بوصفها عملية منصفة وعادلة.

إن سياسة استراليا تجاه النزاع في الشرق الأوسط تقوم على مبدئين قديمي العهد وراسخين ألا وهما: التزام أساسي بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة

مجلس الأمن القاضي باستعراض برنامج النفط مقابل الغذاء وتوسيعه بغية تحسين فعاليته.

ولقد أدانت استراليا إعلان العراق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بتعليق جميع أشكال التعاون مع أونسكوم. ونحن نرحب بعودة العراق عن ذلك القرار وتطلع إلى تعاون العراق بالكامل ودون شروط مع أونسكوم ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومثلما قال مجلس الأمن، فإنه يتعين على العراق أن يتعاون دون شروط وباستمرار مع أونسكوم ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أن تجري الأمم المتحدة استعراضا شاملا لأونسكوم. وعلى ضوء هذا نجد أن رفض العراق تسليم الوثائق المطلوبة إلى أونسكوم مخيبا للأمال بصورة خاصة.

واستراليا على اقتناع بأن انضمام الدول على صعيد عالمي إلى صكوك متعددة الأطراف لمنع الانتشار ونزع السلاح - ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية - أمر ضروري من أجل تعزيز السلام والأمن الدولي والإقليمي.

ومثلما تدل عليه الحالة في العراق، فإن الشرق الأوسط منطقة يعتبر فيها انتشار أسلحة الدمار الشامل وناقلاتها مسألة مثيرة للإرباك. ونحن نعترف بأن هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يجب النظر إليه من رؤية السلام في الشرق الأوسط الأوسع نطاقا. ومع ذلك، فإننا نحث بشدة جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تصبح بالفعل أطرافا في جميع هذه الصكوك على أن تفعل ذلك.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، نرحب ترحيبا حارا بانضمام الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وعمان إلى المعاهدة منذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها الشهير لعام ١٩٩٥. ونؤكد مجددا نداءنا إلى إسرائيل، بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن ننظر نظرة جادة إلى المنافع الأمنية التي تكتسبها هي والمنطقة في الانضمام إلى المعاهدة، ووضع مرافقها النووية تحت الضمانات الدولية. ونطلب أيضا إلى الدول الأخرى في الشرق الأوسط التي لم تفاوض بعد في شأن اتفاقات الضمانات الواسعة النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك دونما إبطاء، وأن تبرم أيضا بروتوكولات لاتفاقات الضمانات الثنائية ارتكازا على نموذج البروتوكول الإضافي الجديد

ونحن نعتبر أيضا أن أي عمل سياسي يقوم به أي من الطرفين ويقوض نتائج العملية الراهنة هو زعزعة للاستقرار وتهديد خطير لإحلال سلام دائم.

وأعربت استراليا باستمرار أيضا عن قلقها في العام الماضي إزاء عملية الدورة الاستثنائية الطارئة. وفي تعليقلنا للتصويت ذكرنا أننا لا نعتقد أن العملية مناسبة لعملية السلام أو مساعدة لها، وذلك أساسا لأننا لا نجد أبدا أن توجيه اللوم إلى طرف أو إلى آخر عن أعمال معينة يشجع على تهيئة جو يفضي إلى إجراء مناقشة مثمرة.

ومع ذلك نلاحظ أيضا أن ثمة تحركات قد تجري لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة. ونحن نجد أن من شأن هذا التطور أن يكون مخيبا للأمال، ونحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس في استعمال آليات الأمم المتحدة عندما تعمل على تبيد الدعم لعملية السلام نفسها.

وسوف نظل ندلل على دعم استراليا القوي لعملية السلام على الصعيد العملي. ففي مؤتمر واي للمانهين الذي انعقد في واشنطن في وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلنت استراليا التزامها بدفع مبلغ ١٦ مليون دولار استرالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وسيكون إسهامنا في مجالات من قبيل التمويل الأساسي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأنشطة منظمات غير حكومية في ميادين توليد العمالة والخدمات الصحية ومساعدة الفلسطينيين في المجالين القانوني والزراعي.

وتظهر استراليا أيضا التزامها بإحلال السلام في الشرق الأوسط عن طريق إسهامها الهام والمتواصل في القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء، وفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهي حاليا بإمرة استرالي.

إن المعاناة المستمرة للشعب العراقي - وهو موضوع لا يزال يبعث على شعورنا بالقلق - مردها مباشرة لعدم رغبة العراق في التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة (أونسكوم). والقيادة العراقية هي التي بحوزتها مفتاح تخفيف معاناة الشعب العراقي. في غضون ذلك، نواصل تأييد برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يخفف بعض الشيء من محنة الشعب العراقي. ونرحب كذلك بقرار

ما إذا كان التاريخ سيحكم على اتفاق واي بأنه كان نقطة حاسمة في عملية السلام. وإننا نحترز من توقع تحقيق الكثير وبشكل سريع جدا. ومع ذلك، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء قد أوضحوا بأن الغالبية الساحقة من شعبيهما تريد الأمن وصون السلام الدائم.

وكان واضحا منذ السنوات السبع الماضية أنه يمكن تحقيق الكثير من خلال المفاوضات الصبورة طالما ظلت جميع الأطراف مراعية للهدف النهائي. وبطبيعة الحال، ثمة الكثير من أوجه عدم الانصاف والمفاهيم الخاطئة في العلاقة اليومية ونعترف بأن المشاعر غالبا ما تكون هاججة في بيئة تغلي كالمرجل. ولكن ما دلل عليه اتفاق واي، هو أنه حتى في ظل أكثر الظروف مناوئة يمكن إيجاد سبيل للخروج من الغابة إذا ساد التعقل والمنطق. وإننا نتطلع في العام القادم للترحيب بتحقيق مزيد من التقدم نحو تسوية دائمة ونحث المجتمع الدولي على أن يؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، الذي سيكون في مصلحتنا جميعا في الأجل البعيد.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن موقف شيلي بالنسبة للحالة في الشرق الأوسط يتمثل في التأييد التام لمبادئ القانون الدولي. وإننا نعترف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وكذلك بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ومنذ البداية، رحبت شيلي بالعملية التاريخية التي بدأت في الشرق الأوسط أثناء هذا العقد وتمثلت بعقد مؤتمر مدريد في ١٩٩١، وبخاصة الخيار المؤيد للسلام من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين في أوسلو في ١٩٩٣، ويستحقون على ذلك أعظم آيات تقديرنا.

وابتهجنا لأن حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية تمكنتا، بعد مضي شهور من التوقف التام، وبدعم أساسي من جانب الولايات المتحدة، من تحقيق خطوة رئيسية إلى الأمام في مباحثات واي الأخيرة، التي عقدت لإعطاء زخم جديد للاتفاق كله.

وسيطل هناك من يسعون إلى وضع الصعاب في طريق عملية السلام، من خلال ممارسة ضغط لا لزوم له، والاشتراك في أنشطة غير مشروعة، والتحرير على الكراهية أو ارتكاب أعمال إرهابية، لا ينبغي التسامح

للكوالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز الضمانات النووية.

وستواصل استراليا العمل مع الآخرين للحفاظ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وزخمها عقب التحدي الناجم عن التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا. وبغية تحقيق هذا الغرض، من الحيوي أن نبنى النسيج المؤسسي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والحصول على أكبر قدر ممكن من التوافق والتصديقات عليها بغرض دخول المعاهدة مبكرا حيز النفاذ. ونحث جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في موعد مبكر.

ومع إبرام اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية التالية في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على الصعيد المتعدد الأطراف. ولذا، فإننا نرحب بانضمام دول المنطقة إلى توافق الآراء الدولي من أجل البدء بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المعاهدة. وحالما يتم إبرامها، فإن معاهدة عالمية يمكن التحقق منها بفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستكون بمثابة آلية هامة للأمن وبناء الثقة في الشرق الأوسط وفي مناطق التوتر الأخرى، مثل جنوب آسيا، وعلى نطاق أوسع. ونحث جميع دول المنطقة على المشاركة البناءة في المفاوضات بشأن معاهدة تحديد الأسلحة النووية هذه ذات الأهمية البالغة.

وتحث استراليا دول الشرق الأوسط على السعي إلى إيجاد حل دائم وشامل للآزمة الإنسانية والاقتصادية التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتشجع استراليا على الامتثال العالمي لاتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وبالنسبة لتلك البلدان التي لم تتمكن حتى الآن من التوقيع على اتفاقية أوتاوا، فإننا نحثها على تأييد التدابير المتتامة كخطوات مؤقتة نحو فرض حظر عالمي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعود بإيجاز إلى آفاق السلام في الشرق الأوسط. أعربنا في العام الماضي عن الأمل بأن نتمكن فعلا في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة من الترحيب بالتقدم في عملية السلام. ولقد قمنا بذلك، ونحن نعرف حق المعرفة أن الطريق أمامنا ما زال طويلا ومعقدا. وما زال مبكرا الآن تحديد

الراهنه لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي ما زالت تمر بتحويلات وتعقيدات مستمرة.

ويمر الشعب الفلسطيني وجميع شعوب الأراضي العربية المحتلة بمرحلة حاسمة في تاريخهم، أكثر من أي وقت مضى. ولا تزال الجهود المخلصة لإحلال سلام عادل ودائم في المنطقة تُقابل بحوادث عدائية خطيرة تثيرها السلطة المحتلة، التي تصر على اتباع سياستها القائمة على العدوان وتهديد عملية السلام.

وتكرر كوبا التأكيد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، وكذلك انتهاك الحقوق الإنسانية لسكان تلك الأراضي. ومن الضروري أن تحصل الأمم المتحدة على أكبر دعم سياسي وقانوني وأخلاقي لقضية الشعب الفلسطيني، ولجميع شعوب الأراضي العربية المحتلة، ولعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن قضية فلسطين لب الصراع في الشرق الأوسط، ومن الضروري أن تتوفر الإرادة السياسية الصادقة لتحقيق حل عادل وشامل ودائم للصراع. وتعيد كوبا التأكيد، مرة أخرى، على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على دولة مستقلة، عاصمتها القدس، وترفض التدابير الرامية إلى تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي لتلك المدينة. وتدعو كوبا إلى استعادة جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل. وتدعو إلى احترام وحدة أراضي دول المنطقة وسيادتها وحدودها المعترف بها دولياً. وتدعو كوبا إلى احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي وتطبيقها على الشعب الفلسطيني وشعوب الأراضي العربية المحتلة، وتطالب، بوجه خاص، بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأعمال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية وفي جميع الأراضي المحتلة. ويحتاج الشعب الفلسطيني وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة من الجمعية العامة والأمم المتحدة أن تضطلع بدور فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

سنشرع في النظر في مشروع القرارين A/53/L.52 و A/53/L.53 و Corr.1.

بشأنها. ويحدونا الأمل في ألا يدع الزعماء من الجانبين لتهديدات من هذا النوع أن تخيفهم وألا يشجعوا على ارتكاب أعمال تقوض الطريق إلى السلام.

وينبغي للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين أن توفر الزخم اللازم لتحريك المحادثات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية للتوصل إلى تفاهم فيما يتعلق بمرتفعات الجولان. وتأمل شيلي أيضاً أن ينفذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) تنفيذاً كاملاً في جنوب لبنان.

إن منطقة الشرق الأوسط قريبة جداً إلى قلوب جميع الشيليين. فشيلي تحتفظ بعلاقات ممتازة مع دولة إسرائيل والبلدان العربية المجاورة، وترتبط بروابط قوية مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتوجد في شيلي مجموعة سكانية يهودية كبيرة وعدد كبير من السكان الشيليين ذوي الأصول العربية، وغالبيتهم من الفلسطينيين. وهم جميعاً يعيشون جنباً إلى جنب ويبرهنون على أن التعايش ليس ممكناً فحسب، ولكنه مثمر للغاية.

ومن أخلص أمنياتنا أن يتحقق، عاجلاً وليس آجلاً، التعايش الناجح في الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين إسرائيل وجميع الدول العربية المجاورة. ولا يمكن أن يكون ذلك إلا في مصلحة الأجيال اللاحقة في المنطقة، والسلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن التضامن مع الشعب الفلسطيني مسألة مبدئية بالنسبة لشعب وحكومة كوبا. وينعكس ذلك، في جملة أمور، في دعمنا للاحترام المطلق لجميع الحقوق المشروعة لذلك الشعب الذي قاسى طويلاً والدفاع عن تلك الحقوق. ولنا نفس الشعور والواجب الأخلاقي تجاه بقية السكان العرب الذين يعيشون الحالة الصعبة والمريرة المتمثلة في وقوع أراضيهم تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد ظل البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط مدرجاً في جدول أعمال الجمعية العامة لسنتين. ومن دواعي الأسف أن الحالة في المنطقة لا تزال يسودها مناخ التوتر وعدم الاستقرار. ولا تزال جميع القرارات التي اعتمدها هذه الهيئة في دوراتها العامة والاستثنائية تتسم بالأهمية. وفي هذه الدورة الثالثة والخمسين، يتميز النظر في البند بأهمية ودلالة فريدتين، بالنظر إلى الحالة

والسورية والمنطقة المنزوعة السلاح لا يجوز أن يكون لها أية علاقة البتة بأي ترتيبات نهائية بشأن الأراضي تؤثر على الطرفين في هذا الاتفاق." (سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ٤٢، ص ٣٢٢).

وبعبارة أخرى فإن قوة الدفع الواضحة في مرجعية اتفاقات مدريد وما قبلها بين الأطراف والتفاهات هي أنه يجب التفاوض على الحدود بيننا، وكما قال الرئيس بوش في مدريد: الحدود ينبغي أن تعكس نوعية الأمن والترتيبات السياسية على حد سواء، والولايات المتحدة مستعدة لقبول ما يجده الأطراف أنفسهم مقبولاً.

المشكلة التي نواجهها هنا اليوم هي أن الجمعية العامة تطالب بأن تقرر سلفاً الحدود وأن تبعدها عن مجال التفاوض. هناك دول تعتقد أن إسرائيل وحدها هي التي تطالب بأن تفعل ذلك، لكن اسمحووا لي بأن أذكر أمام الجمعية بأن نصف الأعضاء على الأقل، إن لم يكن أكثر، لديهم صراعات تتعلق بالحدود وإذا ما طولبت إسرائيل اليوم بالموافقة على حدود معينة، بدلا من مفاوضات لتقرير حدود آمنة ومعترف بها، فإن هذا يضع سابقة لهذه الهيئة العالمية بحيث ينبغي إعلام من لديهم نزاعات حدودية باتباع هذه السابقة وأن عليهم أن يأخذونها في الاعتبار عندما يقررون كيف يدلون بأصواتهم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تبست الجمعية الآن في مشروع القرارين A/53/L.52 و A/53/L.53 و Corr.1.

ننتقل أولاً الى مشروع القرار A/53/L.52 المعنون "القدس". وقبل البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرضه أصبح البلدان الآتيان من بين مقدميه: الجزائر وماليزيا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس،

والآن أعطي الكلمة لممثل إسرائيل، الذي يرغب في التكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غولد (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعتقد أن حديثنا، حتى بشأن القضايا الصعبة جداً، يجب أن يقوم على السعي إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من الدقة عندما نناقش الأمور الصعبة. وأود أولاً أن ألفت الانتباه إلى أنه على الرغم من أن تعبير "الأرض مقابل السلام" يبدو حميداً نسبياً، وعلى الرغم من أن إسرائيل في الواقع ظلت خلال الأسابيع الأخيرة تعيد نشر قواتها، وستواصل إعادة الانتشار وفقاً لمذكرة واي ريفر، ظللنا نشعر بالقلق من أن تكون الإشارة إلى "الأرض مقابل السلام" محاولة لإدخال عناصر في عملية السلام لم تكن أصلاً جزءاً من المرجعية المتفق عليها.

وفي ذلك السياق، اسمحووا لي أن ألفت نظر الجمعية العامة إلى أن تعبير "الأرض مقابل السلام" لا يظهر في أي موضع في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ولا يظهر تعبير "الأرض مقابل السلام" في أي مكان في دعوة مدريد؛ وأخيراً، فإن تعبير "الأرض مقابل السلام" لم يستخدم حتى من جانب رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر السلام في مدريد بل هو في الحقيقة استخدم تعبيراً آخر، كان هو "التسوية المتعلقة بالأراضي".

وفي القرار قيد النظر بشأن موضوع مرتفعات الجولان، هناك إشارة إلى خط معين، معروف بخط ٤ حزيران/يونيه. وكما أشرت في تعليقاتي بالأمس، فإن هذا الخط الحدودي، الذي يشمل حصول سوريا على أرض كانت جزءاً من فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، يستتبع مكافأة العمليات العسكرية السورية ضد إسرائيل قبل عام ١٩٦٧، وبالتالي يتناقض مع القرار ٢٤٢ (١٩٦٧).

واسمحووا لي أيضاً أن أشير إلى أن إسرائيل وسوريا قد وقعتا على اتفاق للهدنة في عام ١٩٤٩، والمادة الخامسة، الفقرة ٨، من ذلك الاتفاق أعلنت بوضوح، أنه:

"تم التشديد على أن الترتيبات التالية بشأن تحديد خط الهدنة بين القوات المسلحة الإسرائيلية

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/53/L.53 و Corr.1 المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: الجولان السوري".

قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/53/L.53، أود أن أعلن أنه منذ عرضه أصبح البلدان الآتيان من بين مقدميه: الجزائر وماليزيا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، مغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل.

المتنعون:

كوستاريكا، جزر مارشال، ساموا، سوازيلند، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٧ عن التصويت (القرار ٣٧/٥٣).

[بعد ذلك أبلغ وفدا موزامبيق وهايتي الأمانة العامة بأنهما كانا يعتزمان التصويت مؤيدين].

والاتحاد الأوروبي يأسف لأنه هذا العام مرة أخرى لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق على قرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونحن نشني على الذين بادروا بعرض النص: الاتحاد الروسي والنرويج والولايات المتحدة لجهودها في التوصل إلى اتفاق مع الأطراف المعنية.

السيد لوغوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أيدت تركيا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.53 و Corr.1 بشأن الجولان السوري وصوتت مؤيدة له. ومع ذلك أود أن أوضح موقف وفدي بشأن أحد جوانب الحالة في الشرق الأوسط. نود أن نؤكد مرة أخرى أن الإرهاب من بين العقبات الهامة التي تقف في سبيل السلم. ويجب على البلدان التي تعمل للأسف على تقديم الدعم للإرهاب وتشجعه أن تتوقف عن اتباع هذه السياسة غير الإنسانية والمدمرة كأداة لخدمة مصالح سياستها الخارجية.

السيد مارسيكو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): صوتت جمهورية الأرجنتين مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.53 و Corr.1 بشأن الجولان السوري لأننا نعتقد أن قوة الدفع الرئيسية تتصل بعدم السماح بالاستيلاء على الأراضي بالقوة. والفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق تحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة أراضي أية دولة. وهذا حكم ملزم في القانون الدولي. ومع ذلك أود أن أوضح موقف وفدي بشأن الفقرة ٦ من القرار. إن تصويت الأرجنتين لا يعني بالضرورة الحكم مسبقاً على مضمون تلك الفقرة. وبصفة خاصة إشارتها إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

السيد أوكامبو (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): امتنع وفد بيرو عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.53 و Corr.1. ووفدي متفائل بشأن الاتفاقات الأخيرة التي انعكست في مذكرة واي ريفر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. إن ذلك الإنجاز الهام يوفر فرصة جيدة لمواصلة عملية السلام في المنطقة، العملية التي تؤيدها بيرو بحزم والتي تتجسد معظم إنجازاتها في اتفاقات أوسلو ومدريد. وفي هذا السياق تعتقد بيرو أنه من الضروري بذل جهود سريعة لاستئناف المفاوضات بين الأطراف بشأن الحالة موضوع القرار الخاص بالجولان السوري. ويرى وفد بيرو أن تلك المفاوضات لن تكون فعالة، إلا إذا ما التزمت الأطراف بتنفيذ تعهداتها بموجب عملية السلام بالكامل وفي

اليابان، كينيا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، أسبانيا، سوازيلندا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٧ صوتاً مقابل صوتين مع امتناع ٥٨ عن التصويت (القرار ٣٨/٥٣).

[بعد ذلك أبلغ وفدا موزامبيق وهايتي الأمانة العامة بأنهما كانا يعتزمان التصويت مؤيدين].

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل النمسا الذي يرغب في التكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سوتشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي لأعلن تصويت الدول الأعضاء فيه على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.53 و Corr.1.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه الثابت بالتوصل إلى تسوية عادلة شاملة في الشرق الأوسط قائمة على اتفاقات مدريد وأوسلو. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بالتقدم المبشر بالخير على المسار الفلسطيني ونشجع الطرفين على الاشتراك بأسرع وقت ممكن في المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. وبالمثل نؤيد تأييداً تاماً الاستئناف المبكر للمفاوضات على المسارين اللبناني والسوري.

كما هو الحال في سنوات سابقة، فإن مشروع القرار المتعلق بالجولان السوري يتضمن إشارات جغرافية تحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات الثنائية. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي امتنع مرة أخرى عن التصويت.

اسمحوا لي في النهاية أن أؤكد أن بلدان المنطقة لا تحتاج إلى موعظة بشأن مزايا الديمقراطية، والمساءلة والحكم الصالح، وليس أقلها من ممثل نظام استعماري عدائي.

السيد غولد (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
صوتت إسرائيل ضد مشروعَي القرارين الواردين في الوثيقة A/53/L.52 والوثيقة A/53/L.53 و Corr.1. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/53/L.52 فإن موقف إسرائيل فيما يتعلق بعاصمتها في القدس معروف جيدا وقد أوضح أمام هذه الجمعية العامة في مناسبات عديدة.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالجولان، فقد أعربت إسرائيل في مناسبات عديدة، وعلى أعلى المستويات، عن رغبتها واهتمامها باستئناف مفاوضاتها مع سورية دون أية شروط. ومع ذلك فإن صيغة مشروع القرار تحاول أن تحدد مسبقا نتيجة هذه المحادثات، الأمر الذي يتناقض مع أي تفكير حقيقي في مفاوضات تبشر بالنجاح.

بالإضافة إلى ذلك يشير القرار إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وينبغي أن يلاحظ أن مرجعية مفاوضات السلم في الشرق الأوسط حددت في رسالة الدعوة إلى مؤتمر السلم في مدريد التي أرسلها راعيا عملية السلم إلى الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وكما ذكرت من قبل، فلئن كانت تلك الرسائل قد أشارت بصفة خاصة إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس للمفاوضات، إلا أنه لم تكن هناك إشارة على الإطلاق إلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

لهذه الأسباب صوتت إسرائيل ضد مشروعَي القرارين.

وتأسف إسرائيل إزاء حقيقة أنه لن يكون من الممكن في هذا العام اعتماد مشروع قرار بشأن عملية السلم في الشرق الأوسط يمكن أن يعرف بأنه قرار إيجابي. لقد أيدت إسرائيل اعتماد مثل هذه النصوص وقامت بدور هام في تعزيزها منذ أن قدمت لأول مرة في عام ١٩٩٣. والسبب في ذلك هو أننا نعتقد أن قرارات الأمم المتحدة ينبغي أن تعكس إنجازات عملية السلم والحقائق الجديدة التي أوجدتها هذه الإنجازات في المنطقة.

الوقت المناسب. وترى بيرو أن إمكانية تطبيق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بصدده هذه المسألة تمثل عنصرا حيويا. وفي هذه العملية نرى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في النهوض بتوفير مناخ سياسي يؤدي إلى إزالة العقبات القائمة وفي دعم العملية داخل الإطار السياسي الذي اتفق عليه الأطراف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد دانتش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالأمس، وفي سياق مداولاتنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، قدمت إلى الجمعية العامة صورة مشوهة بالكامل عن حقائق الحالة في المنطقة. وتظاهر ممثل إسرائيل كعادته بالبراءة وحاول دون جدوى أن ينحى باللائمة على الآخرين بسبب الحالة المتفجرة وغير المستقرة في الشرق الأوسط. وينبغي أن يكون واضحا أن الحقيقة الصعبة المرة للدور المركزي الذي تقوم به إسرائيل في إدامة هذه الحالة الهشة الخطيرة، ومسؤوليتها عن ذلك في نهاية المطاف لا يمكن إخفاؤها أو تجاهلها بتوجيه اتهامات زائفة خيالية ضد الآخرين، بما في ذلك بلدي.

وبالنسبة للحالة في جنوب لبنان، من المدهش أن نلاحظ أن إسرائيل بعد أكثر من عقدين من الاحتلال القسري، لم تلتفت إلى نداء المجتمع الدولي وبصفة خاصة نداء مجلس الأمن بأن تنسحب دون أية شروط من الأراضي المحتلة في لبنان. إن المقاومة التي يبديها الشعب اللبناني وتصميمه الحازم على تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حق مشروع يعترف به القانون الدولي وبالتالي لا يمكن بأي حال أن يوصف بأنه إرهاب.

إن جمهورية إيران الإسلامية تمشيا مع موقفها المبدئي ملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية بالإضافة إلى الدعم السياسي والمعنوي للشعب اللبناني في نضاله المشروع. وبالإضافة إلى ذلك وعلى عكس محاولة فرق تسد العابثة التي تتبعها إسرائيل لزرع بذور الشك والريبة فيما بين البلدان الإسلامية، فإن إيران تتمتع حقا بعلاقات حسنة تزداد اتساعا مع البلدان الأخرى في المنطقة. ومرة أخرى، على خلاف الادعاءات الإسرائيلية فإن إيران ليست لها تطلعات للسيطرة في هذه المنطقة سواء في الخليج الفارسي أو في منطقة الشرق الأوسط كلها.

لانتقام من شعب العراق؛ وإلا فهل يعقل أن تطلب اللجنة الخاصة من العراق وثيقة لا علاقة لها بنزع السلاح ولا وجود لها أصلاً، وتربط معاناة شعب العراق بالحصول على هذه الوثيقة الوهمية؟ هل يستحق أن يموت شهرياً أكثر من ٦٠٠٠ طفل عراقي دون سن الخامسة، فقط لأن اللجنة الخاصة تبحث عن وثيقة وهمية؟ هل اطلع ممثل استراليا على ممارسات المقتش سكوت ريتز وتصريحاته لكي يعرف أية وثائق تبحث عنها اللجنة الخاصة؟ تحدث ممثل استراليا عن الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل العراقية على الأمن الإقليمي والدولي، والجميع يعلم أنه بعد ٨ سنوات من عمل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يعد هناك في العراق أسلحة محظورة ولا معدات ولا منشآت. وكنا نتمنى أن يتذكر ممثل استراليا أن إسرائيل تملك أكثر من ٢٠٠ قنبلة نووية وتمتلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وترفض الانضمام إلى المعاهدات الدولية النافذة في هذا المجال، وتحتل أراضي فلسطين ودولتين عربيتين بالقوة، وتشكل بذلك التهديد الحقيقي للأمن الإقليمي والدولي. فهل هناك مثال أكثر وضوحاً مما قدمه ممثل استراليا على المعايير المزدوجة والنفاق السياسي؟

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
طلبت الكلمة لممارسة حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل. والواقع أنه أدلى بنفس البيان مرتين فيما يتعلق بمبدأ الأرض مقابل السلام، وقد دهشت لسماحي تفسيره للأساس المنطقي لذلك المبدأ وتحليله له.

وإذا عدنا إلى الأساسيات، فإن جذور كل جهود إحلال السلام في الشرق الأوسط تكمن بلا شك في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وعندما ننظر إلى ذلك القرار نرى أنه يتضمن التزامات متماثلة على الأطراف. والالتزام الأساسي المتماثلان هما أولاً الانسحاب، وثانياً إنهاء حالة الحرب. وفيما يتعلق بالانسحاب، فإن هذا الانسحاب يستند إلى المبدأ الوارد في ديباجة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، أي حظر اكتساب الأراضي بالقوة. والالتزام معاً يمثلان مبدأ الأرض مقابل السلام.

وصحيح أنه لا توجد في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) إشارة إلى عبارة "الأرض مقابل السلام". ولكن الالتزامين معا يعطيان نفس الانطباع، تماماً كما لو قلت اليوم إنه

إن القرار الإيجابي، كما اعتمده الجمعية العامة في السنوات من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦، تمت صياغته بعد مشاورات مستفيضة ومتأنية جرت فيما بين الأطراف المعنية. لذا تعتقد إسرائيل أن الصياغة المتفق عليها في الماضي ينبغي أن تكون الأساس للقرار الذي سيتخذ هذا العام أيضاً.

ذكرت بعض الأطراف في الماضي أنها لا تؤيد القرار لأنه لا يشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وهذا الطلب تم الوفاء به هذا العام، حيث أن إسرائيل وافقت على تضمين هذه الإشارة في مشروع القرار.

إن المسؤولية عن حقيقة أن مشروع القرار الإيجابي لن يعتمد هذا العام، ترجع إلى أولئك الذين يرفضون التقيد بالصياغة المتفق عليها في الماضي، والذين سعوا إلى تحويل مشروع القرار الإيجابي إلى قرار انفرادي آخر بشأن النزاع العربي - الإسرائيلي، في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إننا نناشد الجمعية العامة أن تكييف قراراتها بشأن مسألة النزاع العربي الإسرائيلي مع الواقع الجديد الذي نشأ في المنطقة نتيجة لعملية السلام الجارية، بدلاً من إعادة تدوير قرارات عفا عليها الزمن وغير ذات صلة، وولّى زمانها.

السيد الهيتي (العراق): يود وفد بلادي أن يأخذ الكلمة لممارسة حق الرد على ما ورد في بيان ممثل استراليا صباح اليوم. أولاً، إن ممثل استراليا أقحم موضوع العراق على البند الذي يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، واستمرار الممارسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب العربي الفلسطيني. وبنفس الوقت، تجاهل مندوب استراليا ما يشكله الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية من خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة ولجميع قواعد القانون الدولي. ولم تصدر عنه أية كلمة إدانة للممارسات الإسرائيلية هذه.

ثانياً، ادعى ممثل استراليا أن استمرار الجزاءات الشاملة واستمرار معاناة شعب العراق سببه عدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة، وعدم تقديم وثائق للجنة الخاصة. وهذا المنطق المريض لم يعد ينطلي على أحد. فالجزاءات الشاملة تستمر لأن دولة معينة لها برنامج خفي

ثانياً، إن تعهد إسرائيل بالانسحاب من الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ في محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية يصب في هذا المبدأ. إلا أن الحكومة الحالية تخلت عنه، كما اتضح مراراً.

ثالثاً، يتحدث عن الحدود. هل أفهم منه أن إسرائيل هي وريثة الانتداب البريطاني؟ وهل أفهم منه أنه حريص على فلسطين والفلسطينيين أكثر من سوريا والسوريين؟ وهم أخوة لهم؟ لا اعتقد ذلك. اعتقد أنه كفاية من التضييق لهذه الجمعية الموقرة. وأي حدود يتحدث عنها. هل تريد إسرائيل حدود. وما هي هذه الحدود. بالتأكيد أثبتت كل الأحداث أنها لا تريد أي حدود ليبقى المجال أمامها مفتوحاً لمزيد من التوسع ومزيد من الاستيطان. ومن هنا تأتي دائماً الشهية الكبيرة للاحتلال وللغزو وللعدوان.

وفيما يتعلق بالقرار الإيجابي، سيدي الرئيس، لقد تقدم فعلاً الجانب العربي بمقترحاته للتعديل اسهاماً مخلصاً منه بإمكانية صدور قرار. إلا أن المندوب الإسرائيلي بالذات، قد رفض إدخال مبدأ الأرض مقابل السلام كما ذكر لكم الأخ مندوب مصر قبل قليل.

السيد حمدان (لبنان): يود وفد بلادي أن يرد على عدد من الادعاءات التي استمعنا إليها البارحة واليوم من مندوب إسرائيل.

أولاً، بالنسبة للوجود السوري في لبنان، فإن هذا الوجود هو بإرادة سكانه وإرادة حكومته. إن هذا الوجود قد ساعدنا كثيراً في لبنان لترسيخ السلم الأهلي في البلاد بعد حرب أهلية مدمرة دامت أكثر من ١٧ سنة. إن التقدم الذي شاهده لبنان خلال السنوات القليلة الماضية للخروج من آثار تلك الحرب المدمرة، والذي أدهش العالم، تم بمعونة ومساعدة الأشقاء في سوريا. ونحن شاكرون لهم كثيراً.

وفي حين كانت سوريا تدعم إعادة النور والماء إلى المدن والقرى اللبنانية، جاءتنا إسرائيل لتدمر البنى التحتية وتعيد لنا الظلام. وهي تهدد باستمرار بتكرار ذلك. إن التعاون القائم بين لبنان وسوريا هو مثال يحتذى في إطار مفهوم بناء السلم بعد الحرب.

وبالنسبة للإشارة إلى أن إسرائيل قبلت القرار ٤٢٥، نعيد تأكيد أن القبول المشروط لإسرائيل للقرار ٤٢٥ لا

لا توجد في ذلك القرار إشارة إلى إحلال السلام والعلاقات الطبيعية، لأن الالتزام في القرار هو إنهاء العمليات الحربية. ولكن ذلك لا يكفي. وعلينا أن ننظر إلى الأصل، إلى المفهوم وقواعد القانون. وكلها واضحة بجلاء هنا.

ولا أستطيع أن أفهم حقاً لماذا لا يمكن لممثل إسرائيل أن يقبل مبدأ الأرض مقابل السلام. ولكنه في واقع الأمر أشار إلى موضوع آخر يتصل بالقرار الإيجابي. ولم يكن لدينا قرار إيجابي في العام الماضي لأنه لم يكن هناك حقاً شيء إيجابي نرحب به، غير أنه هذا العام لدينا شيء إيجابي. ووفد بلادي كان أحد الوفود التي شاركت في المفاوضات. ونحن في غاية الامتنان لوفود الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والنرويج. ولقد عملنا جميعاً معاً بنية صادقة، ولكن إسرائيل، للأسف، رفضت في النهاية الإشارة الواردة عن مبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا هو السبب في عدم وجود قرار إيجابي هذا العام. وكنا نود أن يكون لدينا مثل هذا القرار، وندين بالامتنان لكل من سعوا إلى تحقيقه. ولكن لب المشكلة دائماً هو الأرض مقابل السلام. وقد حيرني ذلك كثيراً، وأجد لزاماً عليّ أن أقول إنني لا يمكن أن أقبل التفسيرات التي تقدمها إسرائيل أو أشارك فيها، لأن مبدأ الأرض مقابل السلام جزء لا يتجزأ من الالتزامات المتناظرة الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقول إن حكومته لا يمكن أن تقبله.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): أشكركم على صبركم، سيدي الرئيس. لقد تحدث قبل قليل مندوب إسرائيل نافياً أي وجود لمبدأ الأرض مقابل السلام.

وبهذا الصدد، أود أن أؤكد أن هذا المبدأ ورد بشكل واضح، في كتاب أذكره لكم لوليام كوانت، بعنوان "عملية السلام". وورد في رسالة الضمانات.

وقلنا أيضاً إن مبدأ الأرض مقابل السلام جاء من واقع وجود نص في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بعدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب. وكذلك نص على الانسحاب الإسرائيلي. ألا يكفي هذا لترجمة نص روح القرار بمبدأ الأرض مقابل السلام. وهل قرارات القمم العربية وعدم الانحياز والإسلامية والاتحاد الأوروبي التي نصت على مبدأ الأرض مقابل السلام قد جاءت به من الغيب. لا أعتقد ذلك. لذلك كان من الصعب عليّ جداً أن أفهم ماذا يعني مندوب إسرائيل في هذا الشرح الذي لا يمكن قبوله من قبل وفده.

واليوم، لم تصوت ضد ذلك القرار سوى إسرائيل. ويحدونا أمل صادق في أن تعيد الحكومة الإسرائيلية النظر في ذلك الموقف السلبي والخطير وأن تتمكن في المستقبل من الانضمام إلى توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة بالغة الأهمية.

وأود أيضا أن أشير إلى أن الجمعية العامة لم تتمكن في هذه السنة من اعتماد مشروع قرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث قام كل من النرويج والولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتقديم ذلك المشروع في الماضي. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها مقدمو المشروع الثلاثة هذه السنة لتمكين الجمعية العامة من اعتماد مشروع قرار على هذا القدر من الأهمية. وللأسف، لم يتسن ذلك، وقد كان السبب تحديدا هو رفض الوفد الإسرائيلي قبول عبارة "الأرض مقابل السلام". وبصراحة، لا يمكننا أن نفهم كيف يمكن لأي شخص ملتزم بالسلام في الشرق الأوسط أن يرفض قبول مبدأ الأرض مقابل السلام. وسيعني ذلك أن يكون المرء ضد عودة الأرض أو ضد إرساء السلام. إن ذلك المبدأ يشكل، في واقع الأمر، جوهر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). ولكن للأسف، يبدو أن ذلك هو أصل المشكلة تحديدا. فإسرائيل لا تريد في الواقع أن تعيد الأرض المحتلة إلى أصحابها الشرعيين. وآمل أن لا يكون ذلك موقفها النهائي. وآمل أن تكون هناك مراجعة جادة لهذا الموقف السلبي والخطير للغاية - وهو موقف يقوض أسس عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأخيرا، لا بد لي من أن أشير إلى أننا نأمل أن يتسنى للجمعية العامة في السنة المقبلة اعتماد مشروع قرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن من جانبنا سنبدل قصارى جهدنا لتعزيز تلك الإمكانية. ولكن لا يسعني هنا إلا أن أضيف أننا سنحاول، مع الأطراف الأخرى المهتمة، أن نقدم مشروع قرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط بصرف النظر عن موقف هذا الطرف أو ذاك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

يعتد به. على إسرائيل أن تنفذ القرار دون قيد أو شرط. إن الإصرار على شروط يصيب مصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة لأنها تعني صراحة عدم الثقة بالمجتمع الدولي الذي صاغ هذا القرار ويتبناه بالإجماع.

وبالنسبة لاستمرار إسرائيل في اتهام المقاومة للاحتلال بأنها إرهاب، أقول بأي شرعة في القانون الدولي يوصف الذين يقاومون احتلال بلدهم من قوة غاشمة أجنبية بأنه إرهاب. إلى متى يظل مصدقا هذا المحتل أنه يقنعكم بأن الهجوم على قوات بلدة المجيشة بالدبابات وبأكثر الأسلحة تدميرا لأراضيها هو إرهاب، بينما قصف بيوت المدنيين والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة عمل مشروع للدفاع عن النفس.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يؤدي إلى استمرار هذه الحلقة من العنف والدمار. فليرحل الاحتلال. قد فشلت مقولة الحزام الأمني. الأمن يأتي فقط من احترام الشرعية الدولية. للمجتمع الدولي جنوده الذين أرسلتموهم منذ سنوات لحفظ الأمن هناك. وحكومتنا ملتزمة. عند زوال الاحتلال، أن تحفظ الأمن وأن تقوم بكل مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي. فلماذا يستمر الاحتلال.

إذا كانوا لا يريدون أن يسمعوا حكمنا وموقفنا. فإلى متى يمكن أن يستمروا في تجاهل حكمكم وموقفكم. أما أن لنا أن ندرك أن السلام الحقيقي لا يقوم إلا على أساس عادل. وأن الأساس العادل لا يتحقق ما لم تحترم قواعد الشرعية الدولية التي وضعها محفلكم لسنوات طويلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): استمعنا إلى الكلمة الأخيرة ممارسة لحق الرد.

السيد القدوة (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا البالغ لجميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة للقرار الخاص بالقدس. إن اتخاذ ذلك القرار بهذه الأغلبية الساحقة ليس سوى مؤشر آخر على رفض المجتمع الدولي لجميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية التي اتخذت فيما يتعلق بالقدس، كما أنه مؤشر على الأهمية الفريدة التي تحظى بها القدس بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/53/35)

تقرير الأمين العام (A/53/652)

(مشاريع القرارات A/53/L.48 و A/53/L.49 و

A/53/L.50 و A/53/L.51)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): ننتقل الآن إلى
النظر في مشاريع القرارات A/53/L.48 و L.49 و L.50
و L.51.

وأعطي الكلمة أولاً للممثلين الراغبين في الكلام
تعليلًا للتصويت قبل التصويت.

هل لي أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت
تحدد مدتها بعشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من
مقاعدها.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة
شفوية عن الإنكليزية): نظراً لضيق الوقت، سأدلي بتعليل
للتصويت يتناول جميع مشاريع القرارات الأربعة
التي عرضت في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال "قضية
فلسطين". وحكومتي تعارضها جميعاً. فمشاريع القرارات
هذه تجاوزتها الأحداث في الشرق الأوسط. وتعزز ثلاثة
من مشاريع القرارات مؤسسات تتسم أنشطتها
ونهجها لتناول مسألة السلام في الشرق الأوسط بعدم
التوازن وعدم مواكبة الزمن. وهي لا تفعل أي شيء لدعم
عملية التفاوض والاتفاق وتنفيذ الاتفاقات الجاري
العمل عليها مباشرة الآن بين الطرفين المعنيين. وهي
تكاد لا تلاحظ الإنجازات الكبيرة التي حققها الشركاء في
التفاوض حتى الآن. وإذا كانت هذه الهيئة تود أن تنتقد
التطورات السلبية، عليها أيضاً أن تعترف بالتطورات
الإيجابية.

وبعد أيام فقط من التقاء المجتمع الدولي
في واشنطن في المؤتمر الوزاري لدعم السلام والتنمية
في الشرق الأوسط وتلقيه تعهدات تتجاوز ٣ مليارات
دولار بالمساعدة الحقيقية لتحسين مصير الإنسان
الفلسطيني العادي، من غير اللائق أبداً أن ننظر في
مشاريع قرارات تستنزف سنوياً ملايين الدولارات في
هيئة موارد مالية وبشرية قيمة يمكن استغلالها على نحو
أفضل لخدمة قضية التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية
وقطاع غزة.

إن القرار المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل
السلامية" يقحم الجمعية العامة في مسائل هي موضوع
للمفاوضات المباشرة بين الطرفين. وهذا أمر غير لائق
وضار. ففي هذه المرحلة الحساسة، نحن نريد دعم عملية
التفاوض تلك بدلا عن التركيز على مسائل أو بيانات
تفرق وتستقطب. نحن نريد أن نحقق نتائج وليس كلاماً.
ونحن نحقق نتائج فعلاً.

إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة تحقيق سلام شامل
وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وللأسف، فإن مشاريع
القرارات غير المتوازنة المعروضة علينا تعقد تحقيق
ذلك الهدف. وسنصوت ضد مشاريع القرارات الأربعة هذه
وندعو الآخرين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

السيد غولد (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن
الإنكليزية): إن إسرائيل ستصوت ضد مشاريع القرارات
الواردة في الوثائق A/53/L.48 و L.49 و L.50 و L.51.
ويشير مشروع القرارين A/53/L.48 و L.49 إلى ما يسمى
باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف، وإلى ما يسمى بشعبة حقوق
الفلسطينيين في الأمانة العامة. إن هاتين
الهيئتين، منذ إنشائهما، تعيقان الحوار والتفاهم
بعرضهما الأحادي الجانب والمشوه للصراع العربي -
الإسرائيلي عموماً وعنصره الفلسطيني خاصة. وهما
تقومان بأنشطة تعيق بدلا عن أن تعزز التقدم صوب
تحقيق حل سلمي وقائم على التفاوض ومقبول للطرفين
للمشاكل التي تواجههما. وبالإضافة إلى ذلك،
تستهلك هاتان الهيئتان موارد قيمة يمكن استثمارها
على نحو أفضل في تلبية الحاجات الحقيقية للشعب
الفلسطيني في المنطقة. وفي حقبة تتسم بالتخفيضات
في الميزانية في الأمم المتحدة، فإن الحلقات
الدراسية والاجتماعات التي تعقدونها والتي تتسم

ننتقل أولاً إلى مشروع القرار A/53/L.48 المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف". وأود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار، أصبحت بروني دار السلام مشاركة في تقديمه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، غينيا الاستوائية، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا،

بالتبذير تنطوي على استنزاف تبديدي لأموال يمكن استغلالها على نحو أفضل كثيراً لمصلحة الفلسطينيين واللاجئين في جميع أرجاء العالم.

ومشروع القرار A/53/L.50 يصادق على البرنامج الإعلامي الخاص الذي تفضل به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين. وينخرط هذا البرنامج أيضاً عن طريق شتى حلقاته الدراسية وبعثاته ومعارضه في الترويج من وجهة نظر للصراع محرمة ومنحازة.

ولئن كان مشروع القرار A/53/L.51 معنوناً "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، فإنه في الواقع يروج لعكس ذلك. فأية تسوية يجب أن تركز على اتفاق مشترك يتم التوصل إليه في مفاوضات مباشرة تجري وجهاً لوجه بين الأطراف المهمة. ومع ذلك، فإن مشروع القرار هذا يسعى إلى فرض حل معين يتفق مع مصالح طرف واحد ضد مصالح الطرف الآخر. وهذا لا يقوض التقدم المحرز في التفاوض من أجل تحقيق تسوية فحسب، بل نه يتعارض أيضاً تعارضاً صارخاً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل بين الجهات. وهو يحاول أن يقرر مسبقاً نتائج المفاوضات التي تبدأ الآن بشأن المركز الدائم. وهذا يتعارض تعارضاً مباشراً مع الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين الأطراف، من إعلان المبادئ الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى أحدث مذكرة ألا وهي مذكرة "واي ريفر" الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

ولا تزال إسرائيل تعتقد أن الطريقة الوحيدة للتقدم نحو إحلال السلام هي الشروع في مسار المفاوضات المباشرة وفقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل بين الأطراف، وعن طريق تنفيذها اللاحقة بطريقة كاملة ومتبادلة.

إن مذكرة "واي ريفر" الأخيرة والتنفيذ الذي أعقبها يبرهnan على أن هذه الطريقة هي بالفعل الطريقة الوحيدة لإحراز تقدم نحو تحقيق هدف إحلال السلام العزيز على قلوب جميع الجهات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/53/L.48 و A/53/L.49 و A/53/L.50 و A/53/L.51.

سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، غينيا الاستوائية، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/53/L.49 بأغلبية ١١١ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت (القرار ٤٠/٥٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد كوبا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ننتقل من ثم إلى مشروع القرار A/53/L.50 المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين". وأود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار، أصبحت بروني دار السلام وقطر مشاركتين في تقديمه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/53/L.48 بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩/٥٣).

[بعد ذلك أبلغ وفد كوبا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ننتقل من ثم إلى مشروع القرار A/53/L.49 المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة". وأود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار، أصبحت بروني دار السلام وقطر مشاركتين في تقديمه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، السلطانية، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال،

اعتمد مشروع القرار A/53/L.50 بأغلبية ١٥٦ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٤١/٥٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا الصين وكوبا الأمانة العامة بأنها كانا ينويان التصويت مؤيدين].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ننتقل من ثم إلى مشروع القرار A/53/L.51 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". وأود أن أعلن بأنه منذ القيام بعرض مشروع القرار، أصبحت بروني دار السلام وقطر مشاركتين في تقديمه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جزر مارشال، أوزبكستان.

والمبدأ العام في القانون الدولي الذي يقول بعدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الإحتلال هو أعلى من هذا التفاهم الأساسي. وجميعنا نسلم، كقاعدة أساسية، بأن حيازة الأرض باستخدام القوة مسألة غير مقبولة. وكنتيجة طبيعية لهذا المبدأ العالمي، يجب أن يستنتج أن أي أرض محتلة خلال صراع مسلح يجب أن تعاد بكاملها إلى مالكيها الشرعي دون شروط.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جمعة (بروني دار السلام).

ولهذه الأسباب، يود الوفد المكسيكي أن يؤكد مجدداً أنه على الرغم من اعترافنا بالقيمة السياسية للتفاهم الأساسي، فإننا نشعر بأنه ليس من المستصوب رفعه إلى مستوى مبدأ القانون الدولي العام. وتود المكسيك أن تدعو مرة أخرى إلى توخي المزيد من الدقة في اللغة المستخدمة في وصف تفاهم سياسي لم يكن، ولا يمكن أن يكون، مبدأ قانونياً عالمياً. والواقع أن العبارة المستخدمة لوصف هذا التفاهم في الفقرة قبل الأخيرة من ديباجة مشروع القرار A/53/L.53، المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: الجولان السوري"، والذي صوت الوفد المكسيكي مؤيداً له، عبارة أكثر دقة: فهي تتكلم عن "صيغة الأرض مقابل السلام". وللأسف، لم تكن مترجمة إلى الإسبانية بصورة جيدة، وسأكون ممتناً إذا ما قامت الأمانة بتصحيح ذلك. فهذه هي العبارة التي تفضل المكسيك أن تراها في جميع مشاريع القرارات بشأن هذا الموضوع. وبالنسبة للمكسيك فإن المسألة تتعلق بالنقاء القانوني في استخدام التعابير، وليس بمضمون التفاهم السياسي.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بغية تليل تصويت الدول الأعضاء فيه على مشروع القرارين المتعلق أحدهما باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الوارد في الوثيقة A/53/L.48، والآخر بشعبة حقوق الشعب الفلسطيني التابعة للأمانة العامة، ويرد في الوثيقة A/53/L.49.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، فقد أحرز عبر السنوات تقدم هام بهدف إحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. ويأسف الإتحاد الأوروبي إذ أن ولاية الهيئتين المسؤولتين عن القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة لا تأخذ في

سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

جزر مارشال، نيكاراغوا، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/53/L.51 بأغلبية ١٥٤ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٤٢/٥٢).

[بعد التصويت، أبلغ وفد كوبا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماسيدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد صوت وفد المكسيك مؤيداً لمشروع القرار A/53/L.51 لأنه يعتقد أن حل القضية الفلسطينية مسألة حيوية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط. ولكني أود أن أدلي بالبيان التالي فيما يتعلق بمضمون الفقرة ٣ من المنطوق.

تلاحظ المكسيك أن واحداً من جوانب التفاهم الأساسية في عملية السلام في الشرق الأوسط كان الأرض مقابل السلام. وقد برهنت صيغة الأرض مقابل السلام على فائدتها في البحث عن حل لهذا الصراع بالذات. ولكن يبدو أنه سيكون من المخاطرة جعلها مبدأ قانونياً عالمياً يطبق كقاعدة في جميع الصراعات.

وهي تتضمن كما تعلمون آلية عمل الأمم المتحدة حول قضية فلسطين بالإضافة إلى التسوية السلمية لقضية فلسطين، وهو القرار الذي يحتوي على مبادئ تحقيق هذه التسوية.

أريد أيضا أن أعبر عن تقديراتنا بشكل خاص لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها، المندوب الدائم للسنغال، سعادة السفير إبراهيم ديغوين كا.

إن وفدنا يأسف لما جاء في بيان مندوب الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه القرارات. نحن لدينا بالطبع موقف مختلف، وقد عبرنا عن هذا الموقف مرارا في السابق ولا نرى داعيا الآن لتكرار هذا التوضيح.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي، فأنا أعتقد أنه أصبح مستفزاً، ليس فقط للوفد الفلسطيني، ولكن لجميع الأعضاء هنا في الجمعية العامة. ونحن نشعر بأنه لم تعد هناك فائدة من أي رد إضافي على هذا الموقف الإسرائيلي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى بعض المسائل المتعلقة بالاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويذكر الأعضاء أن الرئيس في رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة، أبلغ الوفود بضرورة عقد ثلاثة اجتماعات، استناداً إلى العدد الكبير من الدول الأعضاء التي جرى إدراج أسمائها في قائمة المتكلمين في الاحتفال. وحتى اليوم، وصل مجموع الأسماء المدرجة في القائمة إلى ١٠٢ دولة عضوة ومراقبين اثنين.

وفي هذا الصدد، أوصى الرئيس أيضا بتحديد مدة البيانات بخمس دقائق لضمان الاستماع إلى جميع البيانات في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر.

الإعتبار على نحو أفضل روح عملية السلام. ولهذا فإن الإتحاد الأوروبي، كما فعل في السنوات السابقة، قد امتنع عن التصويت على مشروع القرارين.

ومع ذلك، يرحب الإتحاد الأوروبي باستمرار الحوار مع مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن مستعدون لمواصلة هذا التبادل للأراء بهدف محدد يتمثل في تكييف ولاية وأنشطة اللجنة مع روح اتفاقات مدريد وأوسلو بغية توفير الدعم الكامل لعملية السلام والإسهام البناء فيها.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار A/53/L.51، الذي اعتمد للتو. وموافقتنا عليه لا تعني تأكيدنا أو معارضتنا لاتفاق إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، المشار إليه في الفقرتين ١٠ و ١١ من ديباجة هذا المشروع، والفقرة ٢ من المنطوق.

وبالنسبة للفقرة ٩ من الديباجة، فإننا نود في هذه المناسبة التأكيد مجدداً على أن انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتحقيق السلام العادل والشامل، تنفيذاً لأسس ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، هو الطريق الصحيح إلى عيش جميع دول المنطقة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

كما يود وفدي أن يشكر الدول التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار المعنون "الجولان السوري" وصوتت لصالحه، وأن يخص بالشكر الدول الجديدة التي وقفت إلى جانب الحق والعدل ودعمته بالتصويت لصالح هذا المشروع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

الآن أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): أريد أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر مرة أخرى عن شكرنا وتقديرنا لجميع الدول الأعضاء التي دعمت القرارات الأربعة التي تم اتخاذها للتو في إطار بند "قضية فلسطين". نحن نعتقد أن هذه القرارات جميعها هامة لقضية فلسطين وللأمم المتحدة.

إذا لم يكن هناك أي اعتراض، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر تحديد طول البيانات التي سيدلى بها في الجمعية العامة خلال الاحتفال بخمس دقائق؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبلغ الدول الأعضاء الآن، أن الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يطلب في رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، وذلك بصفته رئيساً لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر أيلول/ سبتمبر، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عادية إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وكذلك، فإن الممثل الدائم لآندورا لدى الأمم المتحدة، وبصفته رئيساً لمجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، يطلب في رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عادية إلى بيان يدلي به المراقب عن الكرسي الرسولي بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال.

وبالنظر إلى الأهمية المعلقة على المسألة قيد المناقشة في البند ٤٦ من جدول الأعمال، يقترح أن تبت الجمعية العامة في هذين الطلبين.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على المقترح الرامي إلى الاستماع للمراقب عن سويسرا بشأن هذا البند من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي بشأن هذا البند من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥